

Distr.
GENERAL

A/C.2/48/1
27 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الثانية

البنود المحالة الى اللجنة الثانية

رسالة مؤرخة ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة من رئيس
الجمعية العامة الى رئيس اللجنة الثانية

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا المقررات التي اتخذتها الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة
في جلستها العامة ٣ فيما يتعلق بالبنود المحالة الى اللجنة الثانية.

كما أود أن أوجه انتباهكم الى التوصيات المتعلقة بتنظيم الدورة الواردة في الفرع الثاني من تقرير
المكتب (A/48/250 و Add.1) وكذلك الى التوصية المتعلقة بجدول أعمال اللجان الرئيسية والواردة في
الفرع الرابع (الفقرة ٢٥) من التقرير. وقد وافقت الجمعية العامة أيضا على هذه التوصيات في جلستها
العامة ٣. وأرجو منكم مخلصا التعاون في هذا الشأن.

(توقيع) صامويل ر. انسانالي

مرفق

البند المحالة الى اللجنة الثانية

١ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصول من الأول الى الثالث والرابع والخامس (الفروع ألف وجيم الى طاء) والسادس والتاسع (البند ١٢).

أقررت الجمعية العامة إحالة فصول التقرير الواردة أدناه الى الجلسات العامة أيضا وإلى اللجنة الخاصة للمساائل السياسية وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، الى اللجنة الثالثة والخامسة على النحو التالي:

- (أ) الفصلان الأول والتاسع الى جلسات عامة، وإلى اللجنتين الثالثة والخامسة
- (ب) الفصل الثالث الى جلسات عامة
- (ج) الفصل الخامس (الفرع ألف) اللجنة الخاصة للمساائل السياسية وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وإلى اللجنتين الثالثة والخامسة
- (د) الفصلان الخامس (الفرع جيم) والتاسع الى جلسات عامة وإلى اللجنة الثالثة

٢ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (البند ٩١):

- (أ) التجارة والتنمية:
- (ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:
- (ج) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية:
- (د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية:
- (هـ) البيئة:
- (و) التصحر والجفاف:

..../

93-51959

- (ز) المستوطنات البشرية:
- (ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:
- (ط) مباشرة الأعمال الحرة:
- (ي) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.
- ٣ - أزمة الديون الخارجية والتنمية (البند - ٩٢).
- ٤ - التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (البند - ٩٣).
- ٥ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (البند - ٩٤).
- (أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
- (ب) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية:
- (ج) أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني:
- (د) برنامج متطوعي الأمم المتحدة.
- ٦ - التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (البند - ٩٥):
- (أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية:
- (ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.
- ٧ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (البند - ٩٦).
- ٨ - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (البند - ٩٧).
- ٩ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (البند - ٩٨).

- ١٠ - تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (البند - ٩٩):
- (أ) وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛
- (ب) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ج) الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.
- ١١ - البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (البند - ١٠٠).
- ١٢ - تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لانغولا (البند - ١٠١).
- ١٣ - تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (البند - ١٠٢).
- ١٤ - التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير انعاشها (البند - ١٠٣).
- ١٥ - تنمية الموارد البشرية (البند - ١٠٤).
- ١٦ - تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (البند - ١٠٥).
- ١٧ - التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (البند - ١٠٦).
- ١٨ - تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب، وتعميرها (البند - ٤١).

[قررت الجمعية العامة إحالة هذا البند الى اللجنة الثانية،
على أساس أن يعرض في الجلسة العامة ويتم النظر فيه
في اللجنة الثانية.]

- ١٩ - المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (البند - ١٥٤).

[قررت الجمعية العامة إحالة هذا البند الى اللجنة الثانية،
على أساس أن تلتمس آراء اللجان الرئيسية الأخرى بشأن
نواحي المسألة التي ستقع خارج نطاق صلاحيات اللجنة
الثانية.]
